

عربيات دوليات

بن حلي: القمة العربية في بغداد في 29 آذار

أعلن نائب الأمين العام للجامعة العربية، أحمد بن حلي، أمس، أن القمة العربية المقبلة ستعقد في العاصمة العراقية في 29 آذار. وأضاف، في مؤتمر صحافي في وزارة الخارجية العراقية، «اتفقنا على جميع الترتيبات، وسيكون هناك اجتماع لوزراء الاقتصاد في يوم 27 واجتماع لوزراء الخارجية في 28، واجتماع القادة العرب في 29 آذار».

وتابع بن حلي، الذي جاء على رأس وفد فني وأمني لمتابعة التحضيرات للقمة، أنه بحث «كل الترتيبات اللوجستية التي تشمل إقامة تنقل القادة وموضوعات تتعلق بالمراسيم، واطلعنا على القاعات التي ستعقد فيها الاجتماعات».

(أ ف ب)

عائشة القذافي تتعاون مع المحكمة الدولية

أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن عائشة القذافي (الصورة) تريد تزويد المحكمة بمعلومات «مادية» على علاقة بشقيقها سيف الإسلام المتهم بارتكاب



جرائم ضد الإنسانية. وقال نيك كوفمان، محامي عائشة في وثيقة نقلت إلى المحكمة الجنائية الدولية، نشرتها لاحقاً، إن «عائشة القذافي ترغب في تقديم معلومات مادية تعتقد بأنها ستساعد غرفة البداية على تحديد ما إذا كانت السلطات الليبية ترغب فعلاً في تقديم تمثيل قانوني فعال لسيف الإسلام أو منحه محاكمة عادلة». وبناءً عليه، طلبت عائشة القذافي من المحكمة الجنائية الدولية الإذن «استثنائياً»، بنقل هذه المعلومات إلى المحكمة بصفتها «صديقة المحكمة» وفقاً للوثيقة، بهدف «حماية مصالح شقيقها».

(أ ف ب)

السعودية تطالب اليمن بحماية دبلوماسيها

كشف مدير الإدارة الإعلامية والمتحدث الرسمي باسم الخارجية السعودية السفير أسامة بن أحمد نقلي، أمس، أن خارجية بلاده طالبت رسمياً الحكومة اليمنية بتدخل السلطات الأمنية والمعنية للوصول إلى الجناة وحماية الدبلوماسيين السعوديين، وذلك كإجراء اتخذته إثر اعتداء مسلحين على نائب القنصل العام في القنصلية السعودية في محافظة عدن جنوب اليمن.

(يو بي أي)

بلسانك لوسائل الإعلام: أنا تعاملت مع ستة عشرة مخابرات أجنبية، لهذا فوجودك معنا في أي ائتلاف يزيدنا مهانة ومذلة ووجودنا معك يزيدك شرفاً». ويتابع العليان في شهادته التلفزيونية تلك أنه قال لعلاوي «أنت ارتكبت جرمين كبيرين بحق العراق: الأول هو أنك، وبسبب خلاف شخصي بينك وبين صدام حسين، سعيت من أجل أن تحتل أميركا العراق وتدمره. والجرم الثاني، هو أنك حين استلمت الحكم، وكنت أنت وجماعتك منفردين فيه، فغازي الياور كان رئيساً للجمهورية، وفلاح النقيب وزيراً للداخلية، وحازم الشعلان للدفاع، ومحمد الشهبواني للاستخبارات، وهؤلاء كلهم من حلفائك وأصدقائك، ولم تكن هناك طائفية ولا مجازر ولكنك أنيت بكل هذا وتلهيت بقضايا جانبية حتى ضاع العراق».

(يمكن مشاهدة الأجزاء الثلاثة للمقابلة مع العليان على الصلوات التالية: <http://www.youtube.com/watch?v=wfm4i23W3pI&feature=related> <http://www.youtube.com/watch?v=tOW1Ub6T5Ns&feature=related> http://www.youtube.com/watch?v=nTLBLYJw_tw&feature=related

في حلقة أخرى من البرنامج التلفزيوني نفسه، استضاف مقدمه نائب رئيس الوزراء السابق سلام الزويبي، القيادي أيضاً في «جبهة التوافق» في حينها. الزويبي فجر بدوره قنبلة سياسية من العيار الثقيل حين كشف أن «جبهة التوافق» قامت ببيع منصب وزير الدفاع الذي كان من حصتها في وزارة المالكي الأولى، إلى تاجر زين عراقيين يقيمون ويعملان في العاصمة الأردنية عمان، وبدورهما أسنداه إلى عبد القادر العبيدي، وزير الدفاع السابق، مشيراً إلى أن التاجر دفع لبيع جبهة التوافق مبلغ عشرة ملايين دولار لقاء ذلك المنصب. ويختم الزويبي أنه «حين انسحبت جبهة التوافق من حكومة المالكي احتجاجاً، رفض العبيدي الانسحاب ومعه وزير التخطيط علي بابان، فكفرتهم جبهة التوافق واعتبرتتهما مرتدّين» (انظر الرابط التالي: <http://www.youtube.com/watch?v=rbfuQddab-E>).

خلف العليان لإياد علاوي: نحن وطنيون منذ الولادة وانت عميل

تاجران اشتريا منصب وزير الدفاع من جبهة التوافق، بـ10 ملايين دولار

بقيادة المطلك، فوافق الأخير ليس على التحالف بل على ما هو أكثر من ذلك، أي على الاندماج بين الطرفين ولكن بشرطين: الأول انسحاب «مجلس الحوار» الذي يقوده العليان من «جبهة التوافق»، ومهاجمة الهاشمي وحزبه في الإعلام، والثاني فك أي ارتباط بالمالكي ومهاجمته في الإعلام. هذان الشرطان، يواصل العليان روايته، كرهما إياد علاوي حين زاره العليان للتعزية بوفاته عمه بعد فترة. ويستأنف العليان قصته فيقول: فاجاني علاوي ونحن في مجلس العزاء بقوله إنه سجل علي بعض المآخذ، ويريد أن أتخلص منها قبل الدخول في أي تحالف أو ائتلاف، ثم كرر شرطي المطلك حرفياً، وهما قطع العلاقة بالهاشمي وحزبه والمالكي وحزبه، وفضح الطرفين في الإعلام. العليان اعترف بأن رده كان قاسياً وحاداً على علاوي، إذ بدأ بتذكيره بأنه هو ومجلسه من يهاجم الهاشمي وحزبه منذ عدة أشهر، وهذا معروف ولا جديد فيه، أما المالكي، يضيف العليان، «فقد هاجمته أيضاً مراراً وتكراراً، ولم تنتقدوه أنتم أي انتقاد علني طوال سنوات. أما الآن، ونحن ينتهج المالكي نهجاً وطنياً وتوحيدياً ومناوئاً للطائفية، فليس من الصحيح مهاجمته». يستمر العليان في إدلاء شهادته فيقول إنه اعتبر أمام الجميع أن دخول علاوي في ائتلاف مع شرفاً لأننا وطنيون منذ الولادة وانت عميل، وأنا لا أتهمك بذلك ولكنك قلت

العليان قائلاً «في الوقت الذي اطلعنا فيه على تفاصيل اتفاقية دوكان بين الهاشمي والزعماء الأكراد، كان المالكي يقف ليعلن رفضه للأقاليم الاتحادية» الفيدرالية، وتأكيداً أن العراق وطن واحد، وأن كركوك عراقية، وأن قوات البشمركة «مبليشيات كردية» يجب أن تنسحب من المناطق المختلف عليها. ورغم أن المالكي كان في أضعف حالته آنذاك، «فهو قاد الجيش العراقي بنفسه، وقاتل الميليشيات الشيعية والسنية وجعلنا نستطيع المشي بطولنا بكامل قامتنا في العراق»، على حد تعبيره. العليان أضاف معلومة ستخرج، كما يتوقع مراقبون، نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك، مفادها أن المطلك كان معه عضواً في الوفد الذي زار المالكي في مكتبه، لكنه، بعدما انتهى اللقاء وخرجوا من المكتب وأحاط بهم الصحافيون والمصورون، حاول المطلك أن يختفي بين أعضاء الوفد بخفض قامته ثم تسلل من الوفد بطريقة غريبة. محللون فسروا تصرف المطلك هذا بأنه لم يكن يريد أن تلتقط له صورة كعضو في الوفد الذي زار المالكي، وتسجل عليه كموقف في ما بعد.

وبخصوص المطلك أيضاً، يروي العليان أنه هو من جاء به ليكون عضواً في «مجلس الحوار الوطني» بعد تأسيس المجلس بسبعة أشهر، وأن عدداً من أعضاء المجلس لم يكونوا مرشحين به ومنهم ابن عمه، وهو ضابط أيضاً في جيش النظام السابق وبرتبة عميد، حامد عبيد المطلك، الذي كان يقود آنذاك أحد فصائل المقاومة وهو «الجيش الوطني لتحرير العراق». لكن العليان كما قال، تمكن من إقناع الجميع بقبوله عضواً عادياً في «المجلس»، وبعدها حاول المطلك القيام باتصالات مع أعضاء آخرين بهدف تشكيل زعامة له. ويتابع روايته بأنه حين فشل في مسعاه، انشق هو وعدد من مؤيديه عن «مجلس الحوار»، وأسس كيانه السياسي الخاص واطلق عليه «جبهة الحوار الوطني». وعن الأجواء التي سبقت الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2010، يروي العليان أن «مجلس الحوار» حاول الدخول في ائتلاف مع «جبهة الحوار»

في الوسط والجنوب، وإقليم ثالث من المحافظات المتبقية وذات الغالبية العربية السنية تُنَاط زعامته بحزب طارق الهاشمي. يضيف العليان أنه ومن معه، ثاروا ضد تلك الاتفاقية، ويبدو أنهم نجحوا بتحويلها إلى الأرشيف بعد إجهاضها سياسياً، فلم يُسمع عنها شيء لاحقاً. ورداً على تقاريره وتأييده لرئيس الوزراء نوري المالكي في تلك السنة، وزيارته له في مكتبه، الأمر الذي أخذه عليه مقدم البرنامج بمفردات حادة، أجاب العليان مبرراً أنه زار المالكي بعدما لاحظ الجميع أنه «تغير سياسياً في الاتجاه الوطني المدافع عن وحدة العراق». ويمضي

البحرنت

صفقة سلاح أميركية «صامتة» للمنامة

إعداد - صباح أيوب

تحت عنوان «إدارة أوباما تستغل مخارج قانونية لإمرار صفقة سلاح بهدوء إلى البحرين»، كشفت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، منذ أيام، أن الخارجية الأميركية باعت رزمة كبيرة من السلاح للسلطات البحرينية من دون عرضها على الكونغرس. وأشارت إلى أن «الإدارة كانت تؤجل تنفيذ صفقة بـ53 مليون دولار للبحرين نظراً إلى انتهاكات حقوق الإنسان هناك وتغادياً لمعارضة عدد من النواب لها».

لكن مصدرًا من الكونغرس أكد للمجلة أن «مسؤولين في الإدارة أبلغوا عدداً من أعضاء الكونغرس أنهم ماضون بتنفيذ صفقة السلاح مع البحرين وفق رزمة جديدة مختلفة، وذلك من دون إبلاغ رسمي عنها». ونقلت الصحيفة عن النواب الذين عارضوا الصفقة «استياءهم من إتمام الخارجية الأمر من دون إعلام الكونغرس بتفاصيلها، وانتهاج المسار القانوني المعتاد الذي يقتضي الإعلان عن

الصفقة على موقع لجنة الدفاع للتعاون الأمني».

أما الخارجية فقد تدزعت بأن «هذه الصفقة لا تحتاج إلى أي إبلاغ رسمي أو تفسير علني لمحتوياتها». وفي تصريح للمتحدثة باسم الخارجية الأميركية، أقرت فيكتوريا نولاند بالصفقة لكنها لم تذكر أي تفاصيل آخر عنها.

مصادر «فورين بوليسي» قالت إن «الإدارة الأميركية قد تستغل مخرجاً قانونياً يسمح لها بإتمام الصفقة من دون الإعلان عنها رسمياً». إذ يجيز القانون لأي صفقة لم تتجاوز مليون دولار أن تتخذ من دون عرضها على الكونغرس ونيل الموافقة عليها. لذا، يضيف المصدر، «يمكن الإدارة أن تبيع كل



مظاهراتان بحرينيتان في منطقة سترة قبل أيام (حسن جمالي - أ ب)

سلعة من مكونات الرزمة كصفقة مستقلة بحد ذاتها لا تتجاوز مليون دولار. وهكذا تنفذ عدداً من الصفقات القانونية لكن من دون شرح تفاصيلها للعلن».

كذلك علمت المجلة أن «الخارجية الأميركية تبقى محتوى الصفقة سرياً، وتكتفي بالقول إنه مخصص للدفاع الخارجي البحريني، لذا لا يمكن أن يستخدم ضد المتظاهرين». وتُعيد كشف المجلة عن الصفقة، نفت وزارة الخارجية أن «تكون استغلت أي مخارج قانونية». وأكدت أن «الصفقة ليست كبيرة إلى درجة تقديم بلاغ رسمي عنها». وأضافت أنها «تحتوي على قطع غيار لبعض التجهيزات». وتجدد الإشارة إلى أن الصفقة التي عارضها بعض نواب الكونغرس سابقاً، كانت مؤلفة من 44 مدرعة، وشاحنات «هامفير» السريعة الحركة، و300 صاروخ منطور، حسب المجلة. فلماذا لا تعلن الخارجية عن محتوى الصفقة الجديدة إذا كانت مؤلفة فقط من «قطع غيار» كما تدعي الإدارة الأميركية لم تجب، حتى الآن.